

مركز حقوقي يطالب بضرورة إدخال تعديلات على قانون الهيئات المحلية بما يضمن إشراك الشباب انتخاباً وترشيحاً

حنين -علي سمودي - طالب مركز حقوق الإنسان والديمقراطية "شمس" بضرورة استثمار طاقات الشباب وحماهم وإبداعاتهم وإيجاد حلول لحاجاتهم وإزالة العقبات والتحديات الماثلة أمامهم ودعمهم في تحقيق آمالهم وتطلعاتهم وتطوير وتمكين قدراتهم. وإيجاد فرص تعليمية ومهارتية أكثر في المجتمع والحياة العامة والعمل بشكل جاد من أجل تقليص الفجوة بينهم وبين المسؤولين بتوسيع نطاق الحوار والفهم المتبادل لإنهاء الإقصاء والتهميش والإهمال لهذه الشريحة الواسعة من المجتمع ونصافهم، وبضرورة الاهتمام بمعالجة الانحرافات الشبابية الاجتماعية في الجريمة والجنوح والمخدرات والعمل على تأهيل الشباب للاندماج والمشاركة في المجتمع وإعطاء دور حقيقي للشباب في صناعة القرار السياسي للعمل على تخفيض سن مشاركتهم في المجلس التشريعي. ومكافحة الأمية بين قطاع الشباب . جاء ذلك عبر بيان صحفي أصدره المركز لمناسبة

اليوم الدولي للشباب المعتمدة من طرف الجمعية العامة للأمم المتحدة والذي يصادف الثاني عشر من آب من كل عام .

وقال المركز في بيانه أن عملية التغيير تحتاج إلى تنظيم الصفوف والمطالبة بزيادة نصيب الشباب من المشاركة، حيث أنه من الصعوبة تغيير وجهة نظر الكبار حول الشباب حتى لأولئك الذين يحتلون مواقع قيادية، فالتغيير يحدث عندما تقوم المؤسسات التي يديرها الكبار بإدراك أهمية العمل مع الشباب بشكل يظهر العزم والنية لا أن يكون مجرد توجه رمزي أو شكل أو سياسة رمزية، وعندما يؤدي الشباب أدوارهم ضمن أطر المؤسسات بشكل يثير الاحترام في العمل مع الكبار.

كما ذكر مركز "شمس" أنه وعلى الرغم من اهتمام الأمم المتحدة بالشباب إلا أنه ما زال هناك هوة واسعة كانت ولا زالت قائمة بين الشباب في البلدان المتقدمة والشباب في البلدان الفقيرة

والنامية. لأسباب تتعلق بالقدرة المالية وعدم توفر الخطط والبرامج الكافية للتأهيل والتثنية والتربية، إضافة إلى أسباب داخلية تتعلق بالمرور العائلي والاجتماعي وطبيعة القيم والعادات والتقاليد، وتركيبة المجتمع والعائلة ومستوى الانفتاح الاجتماعي وطبيعة النظم السياسية القائمة.

وأوضح المركز أن الظروف الاقتصادية السائدة وضعف الموارد المالية للمؤسسات الشبابية. وسيادة بعض الأنماط الثقافية في المجتمع كالتقليل من شأن الشباب والتمييز بين الرجل والمرأة. وضعف الوعي بمفهوم وفوائد المشاركة. وإقصاء الشباب وعدم السماح لهم للمشاركة في اتخاذ القرارات. وقلة البرامج الموجهة للشباب. وعدم وجود سياسات داعمة لعملية المشاركة، وعدم وجود حيز لهم يسمح للمشاركة، وعدم تبوئهم مراكز متقدمة ضمن البنى الهيكلية المجتمعية، وعدم تضافر الجهود الموحدة للمؤسسات والأطر الشبابية كلها معوقات يثير التساؤل عن الأسباب المؤدية إلى عزوف الشباب الزواج .

وقال المركز أنه من الضروري وضع إستراتيجية تتمثل في دعم مشاركة الشباب في الحياة السياسية والاجتماعية والثقافية وفي تعزيز الانتماء والمشاركة . وفي تنمية قدرات الشباب ومهاراتهم الشخصية والعلمية والعملية. وفي توفير فرصة للشباب للمشاركة في تحديد الأولويات التي يحتاجها المجتمع.

وفي ختام بيانه طالب المركز الحكومة الفلسطينية بالعمل على إضافة تعديلات خاصة بقانون الانتخابات التشريعية والمحلية بما يضمن إشراك الشباب انتخاباً وترشيحاً، والعمل على احترام الحريات العامة بما في ذلك حرية تأسيس الجمعيات والانخراط في العمل الشبابي والمشاركة في الانتخابات العامة. واحترام استقلالية الأطر السياسية والاجتماعية والاقتصادية بما في ذلك مجالس الطلبة، والنقابات ومنظمات المجتمع المدني، والعمل على تقوية وتمكين المؤسسات الشبابية القاعدية.

وزارة الأشغال العامة والإسكان تبشر العمل بمشروع طريق البيرة

رام الله - وفا - باشرت وزارة الأشغال العامة والإسكان العمل بمشروع تأهيل طريق البيرة، بكلفة مليون ٩٠٠ ألف شيكل. وقالت الوزارة في بيان لها امس، إن المشروع يشمل دوار فندق نسييتي إن مروراً بالجزون وحتى مفترق دورا القرع. ويتضمن المشروع المول من السلطة الوطنية، كافة أعمال الحفريات وقسط الإسفلت القائم، وأعمال البيسكوس، والأعمال الاسفلتية، وأعمال خرسانة الأكتاف والجران الاستنادية، وأعمال أنات الطريق، حيث سيتم قسط وإعادة إنشاء طريق البيرة بطول إجمالي ٣٨٠٠ متر، ويكون منها ٥٠٠ متر عبارة عن إعادة إنشاء للطريق، كما يشمل العمل وضع طبقة من الإسفلت بعرض ٩ أمتار وسمك ٧ سنتمترات، وعمل أكتاف بعرض مترين من كل جانب، بالإضافة إلى أعمال دهان الطريق وتركيب عيون القطط والإشارات المرورية، لضمان سلامة المواطنين على الطريق وتحقيق أكبر مستوى من السلامة المرورية.

وأكد وكيل الوزارة فائق الديك، أهمية هذا المشروع، كونه يخدم قطاعاً واسعاً من المواطنين ويساهم في تسهيل نقل البضائع في ظل توفر طريق ذات مواصفات عالية، وتختصر الفترة الزمنية للسفر. وأشار الديك إلى أن الوزارة على تواصل ومتابعة مستمرة مع الماول المنفذ للمشروع، ليتم إنجازها في الوقت المحدد وهو ١٢٠ يوماً منذ تاريخ البدء لضمان الحركة السهلة والميسرة لاستخدامي الطريق.

وقال فائق الديك إن الوزارة ستستجيب لحاجات المواطن وتطلعاته، محاولة تحقيق الحياة السهلة والأمنة له من خلال إنشاء شبكة طرق حديثة ومتطورة.صلة تربط كافة أنحاء الضفة الغربية ببعضها لتكون لبنة أساسية وقاعدية لتفعيل التنمية الاقتصادية والاجتماعية في كافة مناطقها.